مفهوم الديمقراطية التداولية
في فلسفة يورجن هابرماس

أ. نابت عبد النور

مقدمة:

ارتبطت مباحث الفلسفة السياسية بالأحداث السياسية الكبرى التي عرفتها أوربا ، وكانت الثورة الفرنسية مناسبة مهمة لانبعاث جدل فلسفي ظهرت حقيقته في تباين مواقف فلاسفة أوربا الألمان(كانت وهيجل) والفرنسيين (فولتير وتوكفيل) والإنجليز (بورك)، من هذا الحدث السياسي الكبير بين مدافع عن هذه الثورة ومشكك في مصداقية مبادئ هذه الثورة، نتيجة الانحرافات التي وقعت فيها .

استمر النقاش الفلسفي السياسي في القرن العشرين حول أفضل النظم السياسية، ولكنه اتخذ طابعا إيديولوجيا نتيجة الصراع السياسي بين المنظومة الليبرالية والمنظومة الشيوعية، غير أن انهيار الشيوعية وسقوط جدار برلين في نهاية التسعينات من القرن الماضي جعل الفلاسفة يعيدون التفكير في المثال الديمقراطي .

من هذه الخلفية، يقترح الفيلسوف الألماني يورجن هابرماس فكرة الديمقراطية التداولية، غير أن موقع هذه الديمقراطية من الديمقراطية الليبرالية شغل بال المهتمين بفلسفة هابرماس وهل يمكن اعتبار الديمقراطية التداولية بديلا نظريا للديمقراطية الليبرالية ؟

ولتحليل هذا السؤال وجب ضبط النقد الذي وجهه يورجن هابرماس للديمقراطية الليبرالية وتشخيص ركائز الديمقراطية التداولية وتحديد أهم الانتقادات التي وجهت لنموذج الديمقراطية التداولية .

- نقد الديمقراطية الليبرالية :

تعتبر كتب الفضاء العمومي، النظرية والتطبيق، العلم والتقنية كايدولوجيا أهم المؤلفات التي عرض فيها يورجن هابرماس رؤيته النقدية للديمقراطية الليبرالية، فلقد وقف في الكتاب الأول على تطور فكرة الفضاء العمومي البورجوازي ثم قام بضبط مواقف كانط ،هيجل، ماركس وجون

ستيوارت مل ودي توكفيل من مبدأ الإشهار كمحرك للمجال العمومي البورجوازي.

يغوص هابرماس بطريقة اركيولوجية متتبعا التطور التاريخي ورابطا في البداية تطور وسائل الإعلام بنمو الاقتصاد الرأسمالي ولكنه لا يغفل المرحلة الارستقراطية، فلقد احتاج الأمراء والملوك إلى الجرائد لنشر مراسيمهم ذات الطابع السياسي والاقتصادي ولقد توجهت السلطة السياسية في الفترة الارستقراطية عند طرح أرائها الى رعاياها دون تمييز بين العامة والناس والفئات المثقفة ،و بالتوازي مع ميلاد الدولة الحديثة ظهرت البورجوازية كطبقة اجتماعية جديدة احتلت مكانة مركزية في المجال العام، كما أن نواة هذه الطبقة تضم موظفي الإدارة الملكية، والقانونيين ويضاف إلى هذه الطبقة الأطباء والكهان والضباط وأساتذة الجامعات [1].

اتخذ المجال العمومي بداية طابعا سياسيا، ذلك أن الرأي العام اتجه بداية نحو منتجات الثقافة وأصبحت قاعات القراءة والمسارح والمتاحف وقاعات العزف مكانا يعرض فيها الجمهور المثقف رؤاه التعبيرية والنقدية بعيدا عن الأغراض الاقتصادية وهذا قبل أن تتحول منتجات الثقافة إلى سلع تتحكم فيها قوى مالية وسياسية .

ولكن في ظل تنامي دور هذه الطبقة اجتماعية وثقافيا وتصادمها مع السلطة المطلقة انتقل مجال الفضاء العمومي الى السياسة وكان نافذة ذلك التقاليد الفلسفية لدى مونتسكيوولوك والفيزيوقراطيين الذين أسسو منظومة قانونية علمانية تحدد مهام الحاكم وترفض كل نزعة استبدادية وقد ساهمت هذه الأفكار الفلسفية في تأسيس قواعد عقلانية ونقدية للقوانين .

تزامنت هذه الأفكار الفلسفية مع صراعات مريرة بين الطبقات الاجتماعية ففي نهاية القرن السابع عشر كانت انجلترا البلد الأوربي الوحيد الذي تصادفت فيه الحرب الدينية مع تأسيس دستور يضمن مبادئ قانونية ويجعل من الثورة أمرا غير ضروري [2].

وفي ظل التجاذبات بين الطبقات الاجتماعية والملك والبرلمان نشا تيار معارض استعمل كل الوسائل القانونية لإشهار أفكاره عبر البرلمان والصحافة السياسية وقد انتظمت الجماعات السياسية في نهاية القرن الثامن عشر في شكل لجان محلية خارج إطارها القانوني وفي نظر هابرماس يجب انتظار سنة 1792م لتتأكد فرضية امتلاك الرأي العام لعقل السياسي بعد خطاب فوكس في غرفة العموم واعترافه بحق استخدام الرأي العام للنقد وضرورة استشارة الشعب وإعطائه كل الصلاحيات.

هذه التطورات التي حدثت في انجلترا دامت قرنا ،بينما استطاعت الثورة الفرنسية أن تخلق في يوم واحدا وضعا جديدا بإعطاء

دور للنـوادي والصـحافة السياسـية وتم نشـر المـداخلات البرلمانيـة وتنظـيم النقاشـات السياسية في إطار قانوني [3] .

أما في ألمانيا، فلقد كان تأثير الثورة الفرنسية عجيبا وخاصة فيما تعلق بالبرلمان ولكـن انسـحاب الفرنسـيين مـن إمـارات الجنـوب والجنـوب الغربـي وصـدور قـرارات جديدة أعاد الحياة للنظام المطلق من جديد[4].

غـير أن نشـأة جمهـور سياسـي واعـي ألمـاني تـزامن مـع الاجتماعـات الخاصـة للبورجوازيـة الـتي اهتمـت بالجانـب التثقيفـي وشـجعت قـراءة الصـحف والتعليـق على الأخبـار الـواردة فيهـا وتبـادل الآراء الشخصـية، ثـم إن الإجـراءات القمعيـة المتخـذة مـن الأمـراء ضـد الصـحفيين السياسـيين بـين بوضـوح المكانـة والقوة النقدية الـتي اكتسبها المجال العمومي في ألمانيا[5] .

وفي سـياق التحـولات الاجتماعيـة والسياسـية الـتي عرفتهـا ألمانيـا في القـرن الثامن عشر والتاسع عشر ساهمة فلاسفتها في التنظير لمفاهيم فلسفية لها علاقة بالفضاء العمومي وأهم هـذه المفـاهيم مفهوم الإشـهار العمومي للأفكار يقول يورجن هابرماس :

« قبل أن يتم نقل مفهوم الرأي العام في اللغة الألمانيـة، كانـت فكـرة الفضـاء العمـومي البورجـوازي قـد تم تبنيهـا في فلسـفة الحـق والتـاريخ مـن خـلال مبـدأ الإشـهار الكانطي»[6].

بالنسـبة لكـانط يمثل الإشـهار المبـدأ الذي يحكم نظام الحق وقبل كل شيء يعتبر منهج التنوير[7]، وفي نص نشرته مجلة برلين الشـهرية(1784) : يقـول كـانط : «أن بلـوغ الأنوار هو خروج الإنسان من القصور الذي هو مسئول عنه والذي يعني عجزه عن استعمال عقله دون إرشاد غيره وأن المرء نفسه مسئول عن حالة القصور هذه عندما يكون سبب في ذلك ليس نقصا في العقل، بل نقصا في الحزم والشـجاعة في اسـتعماله دون إرشـاد الغـير. تجرأ على أن تعرف، كن جريئا في استعمال عقلك أنت، ذلك شعار الأنوار» [8].

هذا الاستعمال العمومي للعقل خاص بالعلماء الذين يضعون مبادئ العقل الخالص ويقابـل هـذا الاسـتعمال اسـتعمال خـاص محـدود بالوظـائف الـتي يشـغلها الإنسـان (ضابط، كاهن...الخ) وقد كان الصراع بين الكليات في ألمانيا خلال القرن الثامن عشر فرصة لكانط لتوضيح الخلاف بين الكليات العليا .اللاهوت، القانون والطب والكليات الدنيا: الفلسفة، فالأولى تتأسس على خضـوعها للسـلطة وتكـون برامجهـا الدراسية مراقبة من طرف الدولة.

وتقـوم هـذه الكليـات بتكـوين مختصـين وتـرتبط المعـارف المقـررة بالجانـب العملي، أما الكليات الدنيا (الفلسفة) فتقودها معـارف مصـدرها العقـل الخـالص ويمثلـها الفلاسفة المستقلين عن مصالح الدولة[9] .

إلا أن هـــذا الإشـــهار العمـــومي للأفكـار من طرف الفلاسفة موجه لعامة الناس في محاولة لإخراجهم من حالة القصور وقد يتصادم الفلاسفة مع النظام السياسي المهيمن والـذي يسـعي إلى إخضـاع عامـة الناس، غير أن كانط يعتقد أن حرية التعبير مقيدة بالقانون الذي وضعته مؤسسات الدولة المعبرة عن الإرادة الشعبية، ذلك أن الثورة والتمرد ليست سوى طرق منافية للقانون، ذلك أن الشخص الذي يلجأ إلى العنف يناقض نفسه ويتصرف تصرفا باطلا[10].

لقد ركز كانط على فكرة اعتبار الفضاء العمومي مبدأ وسيطا بين الأخلاق والسياسة، غير أن – هيجل- يرفض هذا التصور المثالي ويرى في الفضاء العمومي البرجوازي مفهوما إيديولوجيا والواقع أن هيجل يعتقد أن المجتمع المدني أو البورجوازي الذي عاصره وانتقده بشدة إنما خرج منطقيا من تفكك الأسرة، ولان الفرد وهو داخل الأسرة سوف يظل فردا في خلية اجتماعية صغيرة هي الأسرة وتكون هي غايته وهدفه [11].

يؤدي هذا التفكك في نظر هيجل إلى تكون شخصيات مستقلة لكل واحد منها غاية ويعامل الفرد الآخرين على أنهم وسائل ونسمي ذلك بالمصلحة الخاصة التي تمثل الأساس الذي يرتكز عليه المجتمع المدني[12]، ولكن الفرد لا يكتفي بالحرية الفردية التي يتمتع بها داخل المجتمع المدني ولكنه يسعى إلى غاية اكبر وهي الدولة التي تمثلها قوانين التي تقوم بتأطير عملية النقاش العمومي وعلى الفرد أن يخضع للقانون والدولة وان يضحي بهذا المجال العمومي في حالة ما إذا تعرضت الدولة للخطر، ومن هنا يفهم وصف المجال العمومي بأنه مفهوم إيديولوجي يتم ترويجه لكسب شرعية للنظام السياسي السائد

أما ماركس تلميذ هيجل فلقد استمر في نقد فكرة الرأي العام باعتبارها وعيا مزيفا فهي تقوم بحجب المصالح الحقيقية للطبقة البورجوازية التي تزداد ثراء ويؤدي هذا الوضع الاقتصادي إلى ظهور مجتمع طبقي تتضاءل فيه حظوظ الصعود الاجتماعي لفئة الأجراء، كما أن مسار تراكم لرأسمال يحول الأسواق إلى مركز تحدد فيه الأسعار وهذا ما يؤكد فكرة تحرر المجتمع البورجوازي من كل الضوابط السياسية، غير أن هذا الوضع لا يقود على الإطلاق إلى تحييد السلطة السياسية داخل مجال التبادلات الاقتصادية، بالعكس هناك علاقات قوة جديدة تنبعث بين المالكين والعمال الأجراء في ظل احترام الحرية التعاقدية البرجوازية[13].

إن نقد ماركس سيؤدي إلى اجتثاث كل آمال ومطالب الطبقة البورجوازية الملخصة في فلسفة حقوق الإنسان المعروفة : حق الحرية، حق الأمن، حق الملكية الفردية

هذه الحقوق المسماة بحقوق الإنسان تضمن أنانية الإنسان ويظل هذا الإنسان أسيرا لدوره كمالك لوسائل الإنتاج، ويصبح أداة في خدمة الرأسمال المتراكم وتصبح فكرة الاستقلالية الخاصة مجرد وهم، ذلك أن القوانين والوضع الاقتصادي يضعان حدودا لهذه الحرية الخاصة[14].

هذه الانتقادات وجدت صداها داخل الفضاء العمومي من خلال إعطاء الحقوق السياسية بتساوي لكل الفئات الاجتماعية غير أن ممثلي الفلسفة الليبرالية لم يعبئوا بهذه الانتقادات الاشتراكية، فلقد عبر جون ستيوارث مل وأليكس دوتكفيل عن تحفظاتهم من سلطة الرأي العام المصاحبة لعدة ظواهر سلبية(قمع الأقليات، الدعاية، طغيان جماعات المصالح المهيمنة) وكل ذلك سيقود إلى قيام حكومة رداءة وذات قاعدة جاهلة وغير مؤثرة ويصبح بذلك الرأي العام بمثابة تهديد للتفكير العقلاني والنقدي[15].

و لهذا السبب يرفض جون ستيوارت مل أن تتركز القرارات السياسية في يد الجماهير بل الأجدر أن تتبع القرارات من أشخاص مكونين يملكون الكفاءة والقدرة التأملية[16].

يقاسم أليكس دوتكفيل تصور مل وداعيا إلى ضبط الرأي العام وتحديد مفهوم السلطة التنفيذية المقتصرة على فئة من المتنورين ولهذا يدعوا إلى تكوين جمهور نخبوي يتحكم في الرأي العام[17].

بالنسبة لهابر ماس فإن المجال السياسي خاضع صوريا لقوانين الفضاء العمومي التي تنظم النقاشات العمومية ولكن في الواقع تقوم القوى البيروقراطية والجماعات الاقتصادية بترويض وتحييد القوة التحررية والنقدية للرأي العام[18].

هذا الترويض والتحييد يفهم من خلال سيطرة هذه القوى على صناعة الثقافة من خلال إحكام قبضتها على المجلات والجرائد ووسائل الإعلام الثقيلة كالراديو التلفزيون وتقوم بتوجيه الرأي العام اعتمادا على تقنيات الإشارة والتوجيه وعن طريق عملية سبر الآراء.

يقول هابر ماس : «لقد أصبح النقاش مدارا وأصبحت الإجراءات البروتوكولية هي الغالبة على جوهر النقاش المطروح»[19] وفي ظل هذا الواقع يختفي دور الرأي العام ويبرز دور الخبراء، فعندما يحقق تقسيم الاختصاصات بين الخبراء، وبين القادة السياسيين نجاحا للمبدأ التقديري، يمكن للرأي العام لجمهور مواطني الدولة الذي يمارس السياسة أن يوضع في خدمة شرعية المجموعة القائدة .

تتحول الانتخابات والحملات الانتخابية إلى مجرد إجراءات في هيئة صراخ وليس في شكل حوارات مفتوحة وعندما

تعلن النتائج تصبح القرارات السياسية في يد الخبراء ولا يفتح المجال للحوار السياسي[20].

هذه الملاحظات التي قدمها هابر ماس لواقع النقاش العمومي جعله قريبا من تيار اليسار الذي ظهر في الستينيات والسبعينيات والذي أخذ صورة التمرد والعصيان المدني وأعتمدت الحركات الاحتجاجية على هذه التحليلات التي تركز على فساد النخب السياسية وارتباطها بالمصالح المالية والأجهزة البيروقراطية من أجل إعطاء شرعية لخطاباتها السياسية، ولكن هابر ماس رغم اقترابه مبدئيا من الخطاب اليساري إلا أنه يحدد أربع وقائع تناقض تحليلات ماركس في الزمن الراهن إلا أنه يرفض فلسفة التاريخ الماركسية، ويحدد أربع وقائع تناقض تحليلات ماركس في الزمن الراهن :

1- أول هذه الوقائع تلاشي فكرة الفصل بين الدولة والمجتمع الذي ميز المرحلة الليبرالية من تطور الرأسمالية لحساب روابط تبادلية في مرحلة الرأسمالية المتقدمة، فالعلاقات بين الدولة والمجتمع لم تعد تنتمي للنمط الكلاسيكي الذي يفصل بين البنى الفوقية والبنى التحتية .

2- مستوى الحياة في البلدان الرأسمالية المتقدمة تحسن كثيرا خاصة لدى الفئات الواسعة وأن المصلحة التحررية لم تعد تتخذ شكل مقولات اقتصادية، فالاغتراب لم يعد يأخذ الصورة الاقتصادية البائسة، إنه ذلك الاغتراب الذي تضعه أدوات الترفيه ويتخذ صورة اضطرابات نفسية لا تخص طبقة بعينها .

3- في ظل هذه الأوضاع لم يعد للبروليتاريا أية قيمة تاريخية كطبقة تحمل رسالة الثورة الاشتراكية، فالرأس مالية استطاعت أن تغير من نمط التسيير مع المحافظة على الملكية الخاصة ومن جهة أخرى لا يعني عدم امتلاك وسائل الإنتاج عدم الاستفادة من الامتيازات الاجتماعية.

4- إن الواقع السياسي حول صراع الطبقات من داخل الأمم إلى مستوى عالمي بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي[21] .

- ركائز الديمقراطية التداولية :

يعود هابرماس مرة أخرى إلى موضوع الديمقراطية في كتابه : الحق والديمقراطية بين الوقائع والمعايير الذي تزامن تأليفه مع انهيار الإتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين ويحدد الفيلسوف الألماني المواضيع الأساسية لهذا الكتاب :[22]

1. صورة ووظيفة الحق الحديث .
2. العلاقة بين الحق والأخلاق.
3. العلاقة بين حقوق الإنسان والسيادة الشعبية .
4. الوظيفة الإبستمية للديمقراطية .

5. الـدور المركـزي للتواصـل الديمقراطيـة الجماهيرية .

6. الجدل حول البراديغمات المنافسة للحق .

وفي هذا البحث سيتم التركيز على الموضـوع الرابـع لإرتباطـه بالإشـكالية المطروحة ،و ضمن هذا السياق يحدد يورجن هابرماس خطوات تحليل الموضوع الرابع في مقدمـة الفصـل السـابع لكتـاب الحـق والديمقراطية قائلا : «- أعارض أولا كل تصـور أمبريقـي للديمقراطيـة يفقـد السـلطة والحق شرعيتهما الديمقراطية.

- سـأطور تصـور إجرائـي للمسـار الديمقراطي

- سـأعالج المحاولـة الـتي طورهـا روبـرت داهـل الـذي يقـترح ترجمـة سوسـيولوجيا ورقابـة أمبيريقية للتصور الإجرائي للديمقراطية . »[23]

انطلقـت معارضـة هابرمـاس للتصـور الأمبيريقـي للديمقراطيـة مـن تحليـل نظريـة ويرنر بيكـر الـذي اسـتعان بوسـائل إمبيريقيـة لبناء نظرية معيارية للديمقراطية ذات أهداف تبريرية ، ومن هذه الخلفية مهد بيكـر لمفهوم الديمقراطيـة مرتكـزا علـى قواعـد اللعبـة الديمقراطيـة والتنـافس الحزبـي وهيمنـة الأغلبية . [24]

وكـل هـذه المرتكـزات يمكـن ملاحظتها بطريقة موضوعية وهي محل اتفاق بـين المشـاركين في اللعبـة الديمقراطيـة ، غير أن هابرماس يذكر بيكـر أن هـذه القواعـد تتأسس على ذاتية أخلاقية علمانية ومن وجهة إمبيريقيـة فـأن التصـور الحـديث للحريـة الفرديـة مـرتبط بإيمـان الأفـراد بالحريـة وقبـولهم بـالقوانين الـتي يشـرعها النظـام السياسـي وهـذا الاعتقـاد لـدى الأفـراد غـير مبرر عقلانيا ويعبر عن قرار ثقافي مفروض في الوقائع الاجتماعية . [25]

يواصـل هابرمـاس نقـده لبيكـر مركـزا علـى التصـور الإرادي للصـلاحية المعيارية وأنه يستحيل تأسيس إدعاء صلاحية قـرارات الأغلبيـة بـالتركيز علـى دوافـع المصلحة العامة باعتبار أن هـذا المفهوم واسع ومحـل تعـارض، ذلـك أن مصـالح النخـب السياسـية تختلـف عـن غايـات جمهـور المواطنين. [26]

يعتقـد هابرمـاس أن تحقيـق الشـرعية هي غاية كـل نظـام سياسـي ولا يتحقـق هـذا الأمـر إلا بفضـل التوافـق بـين الإسـتراتيجية الإيديولوجية والسياسة الاجتماعية التي تؤدي إلى إرضـاء المصـالح الاجتماعيـة بفضـل الإجـراءات التوزيعيـة غـير أن هـذا الأمـر لا يمكن عده مسألة موضوعية ولكن يعبر عن تأويل إيديولوجي مقنع .

ومما يشكك في الدراسة الموضوعية لبيكـر عـن الديمقراطيـة إعتقـاده أن الحجـج السياسـية لهـا وظيفـة خطابيـة يتصـور أنهـا تحدث أثرا في الفضاء العمومي ولا تهدف إلى خلـق موافقـة عقلانيـة بـين الأفـراد ، ولكـن

هابرماس يعتقد أن في تأسيسنا للديمقراطية لا نسعى إلى إكتشاف الحقيقة الموضوعية للتوجهات السياسية ولكن الأمر يتعلق ببيان شروط التوافق الديمقراطي للغايات بين الأحزاب .[27]

ينتهي هذا النقد الإبيستمولوجي إلى اعتقاد هابرماس أن التحليل الإمبيريقي لبيكر في تأسيسه لنظرية معيارية عن الديمقراطية ليس سوى دعاية إيديولوجية لصالح تصور ليبرالي لدولة الحق الديمقراطية .[28]

خلاصة القول هناك عوائق ذاتية تقف أمام التأسيس المعياري للديمقراطية: الأيديولوجيا، تعدد التجارب التاريخية، طبيعة موضوع الديمقراطية، إختلاف الغايات، وجود فاصل بين ما يريد الملاحظ السياسي تأكيده، وما يقبله المشارك في العملية السياسية.

لقد مثل هذا النقد الموجه لبيكر تمهيدا لطرح تصور تداولي للديمقراطية ولكن ما هي أهم مميزات هذا التصور ؟ لمعرفة ذلك وجب تشخيص نظرة هابرماس للتصور الليبرالي والجمهوري .

إن الديمقراطية الليبرالية تنطلق من رؤية أداتيه للسياسة، فالحكومة تعتبر أداة لخدمة المصالح الخاصة للأفراد ولذلك يعتبر السوق الفضاء المفضل في الدول الليبرالية ويلزم عن ذلك تمتع الأفراد بمجموعة من الحريات السلبية (الحريات الاقتصادية)

وفى ظل هذا الواقع ينظر الفلاسفة الليبراليين في تقييمهم للطابع العقلاني للديمقراطية بنوع من التشاؤم، ولهذا تلجأ الدول الليبرالية إلى استشارة الحكماء والخبراء في القضايا المصيرية .[29]

بالمقابل تقوم الديمقراطية الجمهورية على تصور يجعل من السياسة مكونا لمسار الجتمعة وهذا ما يؤكده السعي المستمر لتحديد مواصفات إتيقية للمواطنة بالرجوع إلى الآباء المؤسسين (روسو، مونتسكيو، بودان) ولهذا تحصر النقاشات السياسية في النظام السياسي الجمهوري على المسائل الإيتيقة التي تهدف إلى تحقيق وفاق سياسي.[30]

من خلال هذا التعارض بين النموذجين في طبيعة الحقوق ومفهوم السياسة، يقترح هابرماس نموذجا تداوليا للديمقراطية جوهره نظرية النقاش، وتتفق هذه النظرية مع النظام الجمهوري في إعطاء مكانة مركزية لمسار تكون الرأي والإرادة السياسية والربط بين مبادئ دولة الحق وكيفية مأسسة أشكال التواصل التي يتطلبها التكون الديمقراطي للرأي العام، كما أن هذه النظرية لا تشترط نجاح السياسة التداولية بوجود مجموع أفراد قادرين على الفعل السياسي الجماعي، ولكن عن طريق مأسسة الإجراءات القانونية وشروط التواصل التي حددها هابرماس في ما

يلي : الحقيقة والدقة والصدق وهذا من أجل تحقيق اتفاق بين الأطراف المشاركة في الحوار بعيدا عن لغة القوة .[31]

تريد نظرية النقاش عند هابرماس استبعاد أشكال فلسفة الوعي في تأسيس الديمقراطية التداولية، ذلك أن الديمقراطية الليبرالية جوهرها الفرد كفاعل اجتماعي بينما الديمقراطية الجمهورية تجعل من المجتمع في تطوره التاريخي محددا للقواعد السياسية، ومن هذه الخلفية تركز الديمقراطية التداولية على التوافق بين جمهور المواطنين في الشبكة التواصلية للفضاءات العمومية السياسية، ويدعو هابرماس إلى تميز المجتمع المدني عن النظام الاقتصادي والإداري مع ضرورة إعادة التوازن بين المصادر الأساسية للنظام السياسي : المال، السلطة الإدارية، التضامن .[32]

ومن المفاهيم الأساسية التي تم التركيز عليها في تأسيس الديمقراطية التداولية مفهوم السيادة الشعبية الذي يجب أن يبتعد عن التصور الجمهوري المحصور في الشعب وعن التصور الليبرالي الذي يركز على الإجراءات القانونية ولكن يجب تأويل هذا المفهوم في إطار تفاعل بين ذاتي يجعل من الفضاء العمومي السياسي أداة لإدراك وتشخيص ومعالجة المشاكل الاجتماعية المهمة .[33]

ولكن المسألة الأهم في الديمقراطية التداولية هي محاولة التأسيس لمنظومة جديدة للحقوق تحاول الجمع بين التصور الليبرالي والجمهوري وجاءت الحقوق عند هابرماس مرتبة كما يلي :

- الحقوق التي تحافظ على مساواة الحريات الشخصية (الحقوق الليبرالية الكلاسيكية)
- الحقوق المؤسسة لمكانة الفرد داخل المجتمع السياسي وتتفرع إلى حقوق المشاركة في النقاشات والتأثير في وضع التشريعات أو ما يسمى بالحقوق الديمقراطية.
- الحقوق الاجتماعية التي تجعل المواطن يستفيد من شروط الحياة والتي تمكنه من التمتع بحقوقه الفردية والعمومية .[34]

من خلال هذا الترتيب تفهم طبيعة هذه الديمقراطية التداولية التي تتأسس على نظام حقوقي يوفق بين المساواة القانونية الصورية في النموذج الليبرالي والمساواة الفعلية في النموذج الديمقراطي الاجتماعي، ولتفعيل هذا النمط الديمقراطي على ارض الواقع يضع هابرماس تقسيما للسلطات على الشكل التالي :

أولا : هناك هيئة تشرع وهيئة تطبق القانون (العدالة) وهيئة تنفذ(الإدارة)، والظاهر من هذا الترتيب أن هابرماس من أتباع أولوية التشريع الخاضع لنقاشات الفضاء العمومي الذي تظهر فيه أمال وطموحات المواطنين .[35]

-نقد فكرة الديمقراطية التداولية :

لقيت فكرة الديمقراطية التداولية نقدا شديدا من طرف علماء السياسة والمهتمين بالدراسات الفلسفة السياسية ويمكن اختصار الانتقادات في النقاط التالية :

- نقد نظرية أخلاقيات النقاش.
- صعوبة تحقيق التواصل بين ذاتي والتوافق بين أفراد المجتمع .
- المخاوف التي تثيرها فكرة إنشاء المجالس التواصلية .
- إعادة بناء المجتمع المدني ودور الحركات الاجتماعية الجديدة .

من المعلوم أن نظرية الديمقراطية التداولية تتضمن نظرة أخلاقيات النقاش التي تم نقدها من خلفية أنها إجرائية صورية، ذلك أن الحوار بين المواطنين معرض لخطر الإسهاب والحذلقة والحشو والإطناب عكس ما تنادي به الشروط المثالية لإجراء النقاش .[36]

إضافة إلى ذلك، يعتقد اكسل هونيث (مدير معهد فرانكفورت للأبحاث الاجتماعية) وأحد أبرز تلامذة هابرماس بأن الصورية التي يتم التبشير بها من طرف ابل وهابرماس وهمية لان التذرع بافتراضات معيارية يستنتج منها مبدأ الكونية بعرض أخلاقيات المناقشة في الحقيقة لتصور جد ضيق للعدالة يتجلى في اختياره للنموذج الغربي كنموذج شمولي وأعلى .[37] هذا النقد تتفق معه الفيلسوفة الأمريكية سيلا بن حبيب والتي تري في إدعاء هابرماس بفكرة كونية أخلاقيات النقاش منافيا للحقيقة، ذلك أن تصوره يخضع لأفق ثقافي وتاريخي هو تاريخ وثقافة الغرب وسجين حضارتها ومنطقها، ويتضح هذا الحكم إذا علمنا أن هابرماس اعتمد خلاصة ما وصل إليه بياجي وكولبرغ في النظرية التطورية للفرد .[38]

لكن الشيء الأساسي في نظرية هابرماس السياسية افتراضه ودعوته إلي تواصل عمومي خال من استعمال القوة يؤسسه خطاب عقلاني تبقي نظرة صعبة التحقق خاصة إذا علمنا أن هناك عدة أبعاد للرمز أو المخيال الجماعي (أساطير، أديان، إيمان)، تتموقع خلف أراء الأفراد المتبادلة في النقاش العمومي، وبأكثر تفصيل هناك طبقات اجتماعية ذات تمثلات ذاتية تحمل رؤى للحياة فردية وجماعية تضع شروطا طبيعية لما سيحصل في نسيج الحجاج العمومي ولا يمكن للخطاب العقلاني أن يعدلها بسهولة .[39]

هذا التواصل الذي يدعو هابرماس إلى توسيعه داخل الفضاء العام من خلال تفعيل التجمعات والهيئات المدنية تعيقه وسائل الإعلام والاتصال الحديثة الخاضعة للاعتبارات السياسية والمصالح التجارية، حتى أن ثورة الاتصالات رغم تسهيلها للتواصل بين البشر ثقافيا وسياسيا إلا أنها حسب الفيلسوف الفرنسي جان بودريار أثرت

في حياتنا الاجتماعية من خلال الإشارات والصور التي تترك أثرها في المعاني والدلالات لدى المشاهدين، ذلك أن عالمنا قد غدا يمثل كونا موهوما مصطنعا نستجيب فيه ونتفاعل مع صور إعلامية

لا مع أشخاص وأحداث وأمكنة واقعية حقيقية . وقد غدونا نتأثر بالمشاهد التي تعرض علينا عن الأحداث والكوارث والمشكلات أكثر بكثير من تأثرنا بالمضمون الحقيقي لهذه الوقائع، ويتحدث بودريار كثيرا في هذا السياق عن انحلال الحياة وذوبانها في إطار شاشات التلفاز .[40]

يحتاج هذا التواصل العمومي إلى مجتمع مدني جديد منفصل عن الدولة ومستقل عن الجماعات الاقتصادية، بيدا أن ثمة مشكلات عديدة تواجه فكرة تجديد المجتمع المدني ويحدد انطوني جيدينز هذه المشكلات فيما يلي :

1- فكرة المجتمع المدني وتحققه في الواقع ارتبطا بالدولة ومركزيتها . وأكاد أقرر أنها كانت في الحقيقة وجها من أوجه المركزية، كمجموعة من التقاليد التي أعيد ابتكارها.

2- قد يثبت أن تجديدا المجتمع المدني عمل خطر وليس تحررا. ذلك لأنه قد يشجع على تفجر النزعات الأصولية المقترنة بتزايد احتمالات العنف.

3- ثمة احتمال لتوتر بين عملية المقرطة وتجدد المجتمع المدني . ذلك لان تطور الحقوق المجردة والعالمية من مثل تلك التي دعت إليها الليبرالية، لن يخلق مجتمعا محليا على صعيد قومي أو أي صعيد أخر. وسبق أن ذهب بعض النقاد في الحقيقة إلى أن انتشار الحقوق سيغزو النظم الطائفية للمجتمع المدني ويدمرها . وتعود هذه الفكرة إلى توكفيل .[41]

هذا المجتمع المدني في تفاعله يحتاج إلى حركات اجتماعية جديدة ولقد عول هابرماس على الجماعات السلمية غير حكومية في تفعيل النقاش الديمقراطي غير أن الحركات الاجتماعية، وكذا جماعات الاعتماد على النفس ليست ديمقراطية بالضرورة. إذ أن بعض هذه الحركات والجماعات نذرت جهدها في نهاية الأمر للتشكيك في مصداقية الإطار العام للمؤسسات الديمقراطية وتخضع الحركات الاجتماعية أحيانا لقيادات ديماغوجية . وقد تسهم مثل هذه القيادات في خلق توحد انفعالي جماهيري وهو النقيض تماما لديمقراطية الحوار .[42]

غير أن النقد الأساسي الذي وجه لهابرماس ركز على الجانب النفسي الإدراكي التاريخي، ذلك أن الحلقات التواصلية التي تمثل مجالس النقاش العمومي لجمهور المواطنين المدعمة لسلطة البرلمان

ستؤدي إلى إخضاع السلطة البرلمانية لضغوطات الرأي العام وهذا الاحتمال يثير ذكريات مأساوية في الوعي التاريخي الفرنسي الذي عرف أيام عهد الإرهاب الذي تلي مرحلة الثورة الفرنسية برلمانا يتداول فيه ممثلو الشعب قراراتهم السياسية تحت رقابة المجالس الباريسية والأندية وقد أدت هذه الرقابة إلى فرض قرارات تنافي القيم الديمقراطية .[43]

الخاتمة :

من خلال المعطيات السابقة يتبين لنا أن الفعل التداولي في الديمقراطية الليبرالية لا يحتل مكانة جوهرية وهابرماس عند تأكيده على هذا الفعل إنما يريد تصحيح مسار الديمقراطية الغربية وجعل الفعل الغائي تابعا للفعل التداولي ولهذا كانت دعوته إلى تفعيل المجالس التواصلية ولكن هذه الدعوة لا تعني إلغاء ورفض ميراث قرنين من التطورات التاريخية التي عرفها الغرب كالثورة الفرنسية والأمريكية وما حملته من منظومة حقوقية ومؤسسات دستورية لا يمكن التفريط فيهما .

لقد كان مجهود هابرماس النظري مرتكزا على كيفية الدمج بين الرؤى الليبرالية حول دولة الحق والرؤى الاجتماعية الديمقراطية التي يجب أن تضمنها الدولة الحديثة عن طريق التوزيع والمساعدة .

غير أهم ملاحظة يجب توضيحها تتعلق بالسياق العام لفلسفة هابرماس الداعية إلى تجاوز فلسفة الوعي وهذا ما يميز نظريته السوسيولوجية والأخلاقية، هذا الأمر ترك أثره في النظرية السياسية .

لقد كان تركيز هابرماس على تحليل وضعية المؤسسات الدستورية في الغرب وهذا ما يبين أن الديمقراطية خطاب نظري يحتاج إلى مراجعات مستمرة .

الهوامش:

(1) jurgen habermas , l'espace public, archéologie de la publicité comme dimension constituve de la société bourgeoise . trad. de l'allemand par marc b.de launay . Payot . 1986 . p33

(2) ibid. p 72

(3)ibid p 79

(4)ibid p 81

(5) ibid p 83

(6)ibid p 112

(7) ibid p 114

(8) كـانط، مـا هـي الأنـوار، ترجمـة محمـود جماعـة، دار محمـد علـي للنشـر (تـونس) ط1، 2005، ص 85

(9) jurgen habermas, l'espace public, p115

(10)أوفي شـولتز، كـانط، ترجمـة أسـعد زروق، المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشـر، 1975، ص 170.

(11) د إمـام عبـد الفتـاح إمـام، دراسـات في الفلسـفة السياسـية، دار التنـوير، (بـيروت)، 2007، ص 216 .

(12) نفس المرجع ص 217 .

(13) jurgen habermas , l'espace public , p p132 – 133.

(14)ibid p 138 .

(15)stephane Haber, jurgen habermas, une introduction , au cœur de la pensée de Jürgen Habermas , poquet , la découverte, 2001. p 45.

(16)jurgen habermas, l'espace public p 144.

(17)ibid p 145.

(18) stephane haber , jurgen habermas, une introduction. p48

(19) ibid p 49.

(20)يـــورجن هابرمـــاس، العلـــم والتقنيـــة كايـدولوجيا ، ترجمـة حسـن صـقر منشـورات الجمل (ألمانيا) ط1.2003 ص 118

(21) jurgen habermas ,théorie et pratique, trad. par Gérard raulet ,Payot ,rivages - 2006 pp 240 241.

(22) jurgen habermas , sur le droit et la démocratie ,note pour un débat . trad. de l'anglais par eric vigne ,in le débat .mars avril 1999.

(23)jurgen habermas , droit et démocratie , entre faits et norme ,trad. par rainer rochlitz et christian bouchindhomme ,Gallimard 1997. pp312-313.

(24)ibid p315

(25)ibid. 316

(26)ibid 317.

(27)ibid. 318.

(28) ibid. 320.

(29) jurgen Habermas, l'intégration républicaine, essais de théorie politique, trad. par rainer rochlitz.fayard 1998 p259

(30)ibid p 260.

(31)jurgen habermas, théorie de l'agir communicationnel, rationalité de l'agir et rationalisation de la société, trad. de l'allemand par jean marc –ferry ,fayard 2005 pp 26-27 .

(32) jurgen habermas , droit et démocratie , entre faits et norme p324 .

(33) ibid p 326.

(34)ibid pp 155-157 .

(35) ibid p 212 .

(36) حسن مصدق، يورجن هابرماس ومدرسة فرانكفورت : النظرية النقدية التواصلية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي (المغرب)، 2005، ص 161.

(37) نفس المرجع ص 167.

(38) نفس المرجع ص 167- 168.

(39)Stefano petrucciani, ″ morale universelle et politique dans la perspective de habermas″, sciences de la société, No.52, février 2001. pp 73-74.

(40) أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة (بيروت)، مؤسسة ترجمان، 2005، ص 717 .

(41)أنتوني غيدنز، بعيدا عن اليسار واليمين ،مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (الكويت)، سلسلة عالم المعرفة (286)، أكتوبر 2002 ،ص 161.

(42) نفس المرجع ص 156.

(43) vincent descombes, ″le contrat social de jurgen habermas″ , le débat , mars – avril, 1999,p 54.